43 في لندن و27 بهولندا و35 بألمانيا و3 ببلجيكا

«حماية الأموال العامة»: 108 ملايين جنيه إسترليني خسائر عقارات لهيئة الاستثمار

عقدت لجنة حماية الاموال العامة اجتماعها اليوم " امس" لمناقشة التقرير الخاص ب "سان مارتن" وتبين للجنة ان العقارات التي تملكها الهيئة العامة للاستثمار تم تسجيل خسائر لبيعها والتي قدرت ب 43 مليون جنية استرليني في لندن وفي هولندا 27 مليون وفي المانيا 35 مليون وبلجيكا 3 مليون اي بمبعادل 108 مليون جنية استرليني

واوضح رئيس اللجنة النائب د. عبد الله الطريجي ان ردود رئيس الهيئة العامة للاستثمار كانت غير مقنعة ولم تقتنع اللجنة بما قاله واضاف ان اللجنة قررت الانتظار الي حين عودة وزير المالية حتي يتم الاجتماع به مرة اخري لسماع ما لديه من اجراءات للتعامل مع هذا التقرير الذي اوضح تكبد المال العام بخسارة اموال كبيرة جدا

وتابع د. الطريجي ان اللجنة تطرقت في اجتماعها الي بيع بعض الشركات التي تملكها الحكومة وخاصة انها تحقق ارباح فضلا عن عدد الموظفين الكويتيين العاملين بها مؤكد علي ان مبررات رئيس هيئة الاستثمار كانت غير مقنعة ايضا وبناء عليه رفعت اللجنة توصية من خلال رسالة للمجلس ستعرض في الجلسة القادمة بتكليف ديوان المحاسبة لتقديم دراسة حول الجدوي الاقتصادية من بيع هذه الشركات المملوكة للحكومة واثرها علي مستقبل الهيئة العامة للاستثمار من خلال هؤلاء الموظفين المواطنين العاملين بتلك الشركات وبين د. الطريجي ان الاجتماع تطرق ايضا الي نية الهيئة العامة للاستثمار في بيع بعض الشركات المهمة وخاصة الشركات المدرة منها للارباح

واقاد بان رئيس هيئة الاستثمار اخبر اللجنة عن وجود دراسات وضوابط لبيع هذه الشركات

مؤكدا د. الطريجي علي ان لجنة حماية الاموال العامة غير مقتنعة بهذا البيع لاسيما وان هذه الشركات تحقق ارباح

وذكر ان بيع شركة المنتجات الزراعية بمبلغ 8 ملايين و500 الف تقريبا وهومبلغ غير مقبول خاصة ان الشركة لديها من الموجودات والاراضي الزراعية ما يفوق هذا المبلغ بكثير

واضاف ان المجلس سيكون له موقف في الجلسة المقبلة وستقطع الطريق علي بيع شركات مستقبلا

ومن جانبة قال عضو اللجنة النائب جمال العمر ان وزير المالية اعتذر عن الحضور لتواجده خارج البلاد بينما حضر رئيس هيئة الاستثمار واشار الي ان اللجنة وجهت عدة اسئلة تتعلق بالاستثمارات الكويتية في لندن "سانت مارتنز" لفريق هيئة الاستثمار وتم الاجابة عليها

واوضح انه تم تكليف ديوان المحاسبة بدراسة التقارير ومن ثم توجيه اسئلة للجنة الميزانيات والحساب الختامي حول ميزانيات شركة المنتجات الزراعية واصولها والموجودات علي ان تكون الاجابات موجودة في الاجتماع القادم للجنة حماية الاموال العامة لمتابعة مناقشة هذه الموضوعات

وسئل العمر عما اذا قد اخبرت هيئة الاستثمار اللجنة بوقف بيع شركة المنتجات الزراعية فاجاب ان ردود الهيئة بان اجراءات البيع الاولية تم التوقيع عليها قبل قرار لجنة حماية الاموال العامة بوقف البيع وان هذه الاجراءات كانت مدعمه بكفالة 10% ومن ثم هناك التزام قانوني مسبق علي الهيئة وبناء عليه تمت عملية البيع

وذكر العمر ان دور اللجنة هو التحقق من ان البيع مر وفق الشفافية بالقيمة الفعلية واضاف بناء علي ذلك قررت اللجنة توجيه العديد من الاسئلة لهيئة الاستثمار.

عبدالله الطريجي

جمال العمر

■ الطريجي : ردود رئيس الهيئة كانت غير مقنعة واللجنة قررت الانتظار إلى حين عودة وزير المالية

■ رفعنا توصية بتكليف المحاسبة لتقديم دراسة حول الجدوي الاقتصادية من بيع هذه الشركات المملوكة للحكومة

■ 8 ملايين ونصف مبلغ غير مقبول لبيع شركة المنتجات الزراعية

اللجنة ناقشت ميزانيتي وحدة التحريات المالية الكويتية والهيئة العامة للقوى العاملة

«الميزانيات»: مصروفات القوى العاملة زادت 5 % والإيرادات ارتفعت بنسبة 21 %

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب لمناقشة ميزانيتي وحدة التحريات المالية الكويتية والهيئة العامة للقوى العاملة عن السنة المالية 2016/2015 وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي :-

أولا : ميزانية وحدة التحريات المالية الكويتية

لم تقم اللجنة بمناقشة مشروع ميزانية وحدة التحريات المالية الكويتية نظرا لعدم وصول مرسوم إحالتها بشأن مشروع ميزانيتها للسنة المالية 2016/2015 إلى مجلس الأمة إذ أن قانون إنشاءها لم ينص على نوع ميزانيتها ما إذا كانت ميزانية ملحقة أم مستقلة حيث أن وزارة المالية قد خاطبت إدارة الفتوى والتشريع لتحديد نوع ميزانية الوحدة فاستقر رأيهما على أن تكون ميزانية الوحدة ميزانية ملحقة في حين أن لدى مجلس الوزراء وجهة نظر أخرى ولذا أرجئت اللجنة مناقشة ميزانية الجهة إلى حين حسم الموضوع.

وحيال هذا الموضوع فإن اللجنة ستوجه كتابا إلى مجلس الوزراء تطلب فيه أخذ رأي وزارة المالية حول نوع الميزانية للجهات الحكومية التي تتقدم الحكومة بمشاريع قوانينها إلى مجلس الأمة أسوة بما عملت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع اللجان البرلمانية الأخرى للأخذ برأي اللجنة حول نوع الميزانيات التي يتقدم بها مجلس الأمة كاقتراحات بقوانين.

ثانيا : ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة

ومن ثم انتقلت اللجنة لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة عن السنتين الماليتين 2015/2014 و 2016/2015 وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي :-

1- إن الهيئة العامة للقوى العاملة كانت في السابق برنامجا مدرجا في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باسم (برنامج العمل والعُمال) حيث تأسست الهيئة كجهة محلقة في منتصف سنة 2013 وتتولى الهيئة الإشراف على القوى العاملة بالقطاعين الأهلي والنفطي وإصدار اللوائح الخاصة بمنح أذونات العمل وتقدير الاحتياج العمالي وغيرها من الأمور ذات الصلة.

2- قدرت مصروفات الهيئة للسنة المالية 2016/2015 بـ 53.628.000 دينار وبزيادة قدرها 5% عن المصروفات المقدرة للسنة المالية 2015/2014 كما أن الإيرادات المقدرة للهيئة قد زادت بنسبة 21% عن ما هو مقدر في السنة المالية السابقة لتبلغ 5.014.000 دينار علما بأن الهيئة تقوم حاليا بمراجعة رسوم التصاريح التي تصدرها مما سيساهم في زيادة إيراداتها مستقبلا. وقد ناقشت اللجنة نظام المكينة باعتبار أن الهيئة حاليا هي صاحبة الاختصاص بدلا من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سابقا علما بأن الشركة التي أنشئت نظام المكينة ولا زالت تديره سُجل عليها الكثير من الملاحظات والمخالفات من قبل ديوان المحاسبة وصلت إلى حد التحايل والتلاعب والالتفاف على القوانين المعمول بها في البلاد مع وجود خلل كبير في نظام أمن وحماية البيانات حيث يتم التلاعب في البيانات بهدف رفع تقدير الاحتياج للعمالة لبعض الشركات دون وجه حق مما استدعى تكليفه من قبل مجلس الأمة لدراسة البيانات الخاصة بعقود الأنظمة الآلية للمعلومات والمكينة التي يتم تنفيذها من قبل هذه الشركة.

ومع كل ما سبق فإن الهيئة قد قامت بتمديد العقد مع الشركة بقيمة 250.000 دينار لتهجير قاعدة البيانات من الشركة إلى الهيئة.

وفيما يخص المشاريع تبين أن للهيئة 5 مشاريع تخص مجمعات للخدمات العمالية لإدارة العمل في مختلف المحافظات ما عدا محافظة مبارك الكبير وجميع هذه المشاريع في طور التصميم باستثناء مبنى محافظة الأحمدي حيث أن المشروع جاري طرحه في لجنة المناقصات المركزية

كما بينت الهيئة في الاجتماع أنها بصدد استبدال أرض مشروع محافظة الفروانية بأحد مراكز وزارة الشؤون في نفس المحافظة وهو ما يعني إلغاء اعتماد هذا المشروع في حال تم ذلك.

عدنان عبدالصمد

تتضمن العمل على إدخال عناصر مراقبة الجودة في الإدارة التعليمية

الحويلة يقترح إستراتيجية متكاملة للتعليم

محمد الحويلة

تقدم النائب محمد الحويلة باقتراح برغبة حول التعليم بالبلاد جاء فية :

مما لا شك فيه اهمية دور الإدارة المدرسية في تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية وقد عظم هذا الدور نتيجة لتطور أهداف المدرسة في المجتمع المعاصر بعدما كانت تتمثل فقط في تلقين المتعلمين ما تحتوي عليه الكتب الدراسية من معارف ومعلومات واقتصار دور المعلم على الطريقة الإلقائية لها ثم مطالبة طلابه بحفظها واستظهارها وكان هذا مسايرًا لأهداف الإدارة المدرسية المتمثلة في العمل فقط على نقل التراث الثقافي لأبناء المجتمع من جيل لآخر ملبية في ذلك متطلبات عصرها من خلال المحافظة على نظام المدرسة وتنفيذ الخطط الدراسية، وحصر غياب الطلاب والمعلمين والموظفين .

أما اليوم فإن أهداف المدرسة تتجه نحو تربية الطالب تربية متكاملة لإعداده ليسهم في بناء مجتمعه وتقدمه ويكون ذا قدرات تواجه عصره وتحدياته ودراسة احتياجات مجتمعه ومتطلباته والعمل على تلبيتها والإسهام في حل مشكلاته وتحقيق أهدافه ولذا أصبحت أهداف الإدارة المدرسية تهيئة كافة الظروف والإمكانات المادية والبشرية التي تساعد على تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية التي ارتضاها المجتمع

فإن الاهتمام بجودة الادارة المدرسية ومخرجاتها يمثل الدعامة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي دولة تسعى نحو التنافسية والعالمية وأن الإدارة المدرسية ذات الجودة العالية تمثل روح العملية التعليمية.

لذا فإنني أتقدم باقتراح بالعمل على إدخال عناصر مراقبة الجودة في الإدارة التعليمية ومسايره أحدث أساليب التنظيم والإدارة في الحقل التعليمي وإعطاء حرية أكبر لإدارة المدارس في تطبيق اللوائح بما يتناسب مع الارتقاء بجودة أسلوب الإدارة .

الى جانب تطوير المباني المدرسية وزيادة الفصول لتقليل الكثافة بها ومدها بالمرافق التعليمية وتزويد المدارس بما تحتاجه من أماكن لتنويع ودعم الأنشطة الطلابية الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية والذهنية والترفيهية وإلخ وتحويل المدرسة إلى عنصر جذب وليس طرد للطالب واهتماماته.

وبين الحويلة أهمية توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة عن طريق اجتماعات مجلس الأباء والمعلمين أو أي طرق أخرى مبتكرة وإشراك أولياء الأمور في معايشة المشكلات التربوية والمساهمة في معالجتها للحد من معدلات الرسوب والتسرب الطلابي وبما يساعد على الارتقاء بالعمليتين التربوية والتعليمية.

الغانم استقبل الدعيج

الغانم مستقبلا الدعيج

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه بمجلس الامة امس سفير دولة الكويت لدى المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة الدكتور حمد الدعيج.

كما استقبل الغانم رئيس تجمع المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص خالد الدويسان يرافقه عدد من المسرحين.

وجرى خلال اللقاء مناقشة قضية المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص والعمل علي ايجاد حلول جذرية ونهائية لهذه القضية .

ومن جانبه اعرب رئيس تجمع المسرحين الكويتيين في القطاع الخاص خالد الدويسان عن تفائله بقرب حل هذه القضية مشيرا الي ان ما سمعه من رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم خلال الاجتماع معه اليوم « امس » يبعث علي التفائل بقرب حل هذه المشكلة

واضاف: ان الغانم اكد دعمه لنا في جهودنا وقال الدويسان نبشر المسرحين بقرب حل مشكلتهم سواء بقانون التامين ضد البطالة او قانون دعم العمالة.

.. ومستقبلا الدويسان

الدويسان : تجاهل الرد على الأسئلة النيابية أصبح ديدن بعض الوزراء

فيصل الدويسان

اكد النائب فيصل الدويسان ان تجاهل الرد على الاسئلة النيابية اصبح ديدن بعض الوزراء حيث قدمت سؤالا الى الوزير محمد العبدالله منذ اكثر من ثلاثة اشهر والى الآن لم تردني اية اجابة .

واوضح الدويسان ان السؤال الذي وجهته لايتعلق بوثائق او ارقام حتى تتاخر الاجابة بل استفسرت عن الوزير المعني والمسئول عن الجهاز المركزي للبدون فهل هذا سؤال يعجز الوزير عن الرد عليه كل هذه الفترة .

وتساءل الدويسان هل يريد الوزير العبدالله أن نقدم له استجوابا ليجيبنا على سؤال برلماني ؟ أم انه يتعذر بانشغاله عن الرد على الاسئلة بافتتاح المعارض والمؤتمرات ؟

واعتبر الدويسان ان التعامل غير الجدي من بعض الوزراء مع الاسئلة البرلمانية يدل على ان بعض الوزراء يسيئون لحكومة سمو الشيخ جابر المبارك ويظهرونها على انها تريد التهاون لا التعاون .

سيدرج في المداولة الثانية ويوضع ضمن الأولويات في جلسة الثلاثاء المقبل

الجبري : اللجنة المالية انتهت من التعديلات على مقترح هيئة أسواق المال

محمد الجبري

كشف مقرر اللجنة المالية محمد الجبري ان اللجنة المالية انتهت من التعديلات التي اجريت في مقترح هيئة اسواق المال لافتا ان هذا الاجتماع رقم ١١ للجنة

واضاف الجبري في تصريح ان الاجتماع شمل مقترحات وتعديلات من الحكومة والنواب لكي يخرج بشكل جيد ويعالج المثالب الموجوده في القانون السابق

ونوه ان الحكومة استعانت بقوانين معمول بها دوليا كعملية تنقيح للقانون

وبين ان القانون سيدرج في المداولة الثانية وسيوضع ضمن الاولويات في جلسة الثلاثاء القادم.